للمبعوث الأميركي أن رغبتنا تتمثل في إعادة إسكان اللاجئين من جديد، عن طريق فتح المخيمات [بقصد إزالتها]، وتأمين مساكن وخدمات إنسانية لهم» (المصدر نفسه). وأثار هذا الأمر اهتماما لدى مكفرسون، حسب قوله، حيث اقترح تأليف لجنة مشتركة لاسرائيل ولبنان والأمم المتحدة والولايات المتحدة، للاهتمام بالقضية، ولكن بعد أن تتضح الامور حول مصير بيروت الغربية. إلا ان حكومة لبنان في حينه، رفضت الاقتراح بعد عرضه عليها (المصدر نفسه).

وحاول مريدور التوصل الى تفاهم مع اللبنانيين حول الموضوع، فاجتمع حسب قوله، بوزير الاسكان السابق سليم الجاهل، عارضاً عليه إزالة المخيمات، وإقامة مساكن للاجئين قرب التجمعات السكنية الواقعة بين البحر والحدود السورية، «وهكذا يمكن تغيير وضعهم من لاجئين في هذا البلد إلى غير لاجئين». إلا ان الوزير اللبناني رفض العرض، كما رفض أية محاولة من جانب اسرائيل للتدخل في هذا الشأن، على اعتبار أنه «شأن لبناني داخلي»، كما تقول المصادر الاسرائيلية. وتضيف هذه أن الجاهل لم يهتم كثيراً بإخفاء موقفه المعادي للاجئين، بقوله أمام مريدور: «ان هؤلاء سيمنحون بطاقات خضراء، ومن لديه عمل بينهم سيبقى، ومن ليس لديه عمل، سنضعه في الشاحنات، ونبعده عن لبنان» (نيفا لنير، المصدر نفسه). وتضيف هذه المصادر أيضاً ان حديث الجاهل هذا بدا متطابقاً مع ما كان يسمعه الجنود الاسرائيليون من ضباط الكتائب، بأنه «من الضروري تنفيذ مجزرة صغيرة ضد الفلسطينيين من أجل إرهابهم ودفعهم إلى الهرب» (المصدر نفسه).

ويبدو أن موقف الحكومة اللبنانية، كما جاء على لسان الجاهل، لم يضايق اسرائيل، وانما جاء مطابقاً لسياستها إزاء المسألة، وهي سياسة عدم التدخل «لأن الأمر قد يفسر كتدخل في شؤون لبنان الداخلية». ولقد أثار هذا الموقف سخرية شديدة في وسائل الاعلام الاسرائيلية التي اعتبرت «أن حقيقة وجود اسرائيل في لبنان هي بمثابة تدخل في شؤونه. ومنذ متى كنا مطيعين لرغبات حكومة لبنان؟ وهل سنخرج من هناك بأمر منها، كما لا نهتم باللاجئين وفق تعليماتها؟» (تسفي بريئيل، هآرتس، ٨/١٠/١٩٨٢). وعلى أي حال، أدركت الحكومة الاسرائيلية أن هذه الذريعة لا يمكن أن تبرر سياستها بعدم التدخل، أمام الرأي العام المحلي والدولي. فبدأت باتهام الاونروا بالمسؤولية عن عدم ايجاد حل لمشكلة اللاجئين «فاسرائيل دمرت مخيماتهم حقا، ولكن الاونروا مسؤولة عن إعادة تأهيلهم» (عاموس ايلون، المصدر نفسه، ١٢/١٠/١٩٨٢).

وأمام عجز الاونروا عن الاهتمام بأوضاع سكان المخيمات، وجدت إسرائيل نفسها مضطرة إلى «تليين» موقفها، خشية من الضرر الاعلامي الكبير الذي قد يلحق بها، خصوصاً وأن هذه المشكلة لا يمكن إخفاؤها في ظل المعاناة الشديدة التي يعيشها هؤلاء. إضافة إلى ذلك فإن هيئات اسرائيلية مختلفة، تحركت من أجل الضغط على الحكومة لتبديل موقفها، ودفعها إلى الاهتمام بالمسألة. فمثلاً، قامت مجموعة استقصاء مكونة من خمسة نواب في الكنيست (هم دان تيخون، ودرور زيفرمان، من ليكود، وعوزي برعام، ويائير تسيفن، ويحزقيئيل زكاي، من المعراخ) بجولة في المخيمات في تشرين الأول (أكتوبر) الماضي، للاطلاع على أوضاع سكانها، وبحث مسألة تأهيلهم. وأصدر هؤلاء النواب بياناً فيما بعد، دعوا فيه حكومة اسرائيل إلى التحرك وعدم الاعتماد على نشاط الاونروا فقط في هذا الموضوع، لأنه قد يستغل من قبل وسائل الاعلام العالمية، لاثارة الرأي العام الدولي، ودفعه الى توجيه إصبع الاتهام نحو اسرائيل (يديعوت احرونوت، ٧/١٠/١٩٨٢). ولدى اجتماعهم إلى الوزير مريدور فيما بعد، اعربوا هذا الى اتهام السلطات اللبنانية بأنها العامل المؤخر لأي عمل داخل المخيمات، ومعلناً أنه اتفق مع الاونروا منذ آب (أغسطس) الماضي، على الاستعداد لنصب الخيم للاجئين الذين ظلوا في المخيمات. غير أنه اتضح أن مسؤولي الاونروا لم يحصلوا على ترخيص بذلك من الحكومة اللبنانية، إلا في مطلع تشرين الاول (اكتوبر). «فالحكومة اللبنانية لم تكن قد اتخذت قراراً فيما إذا كانت تريد تأهيل اللاجئين على الأراضي ذاتها، أو نقلهم إلى أمكنة أخرى. وبعد انتخاب أمين الجميل فقط، حصل مسؤولو